كيفية إدراج مفاهيم ومبادئ السياحة المستدامة في النشاط السياحي

براهم شاوش توفيق*

Abstract:

The concept of sustainable tourism, which includes several principles, refers to a new vision for the practice of tourism activities for all actors and stakeholders, and that in order to reduce the negative effects of these activities in the economic, environmental and cultural spheres. This research aims to illustrate how to integrate these principles to guarantee acceptable levels of sustainable tourism activity.

Key Word: Tourism, Sustainable tourism, Tourism Sustainability

Résumé :

Le concept du tourisme durable qui comporte plusieurs principes fait référence à une nouvelle vision pour la pratique des activités touristiques pour tous les acteurs et parties prenantes dans l'activité touristique, et cela afin de réduire les effets négatifs de ces activités dans le domaine économique, environnemental et culturel. Cette recherche vise à illustrer la façon d'intégrer ces principes pour garantir des niveaux acceptables de durabilité de l'activité touristique.

Mots- clé : Tourisme, Tourisme durable, Fonction de durabilité touristique

الملخص:

إن مفهوم السياحة المستدامة وما يحمل من مبادئ يشير إلى رؤية جديدة لممارسة الأنشطة السياحية بالنسبة لجميع الفاعلين وأصحاب المصالح في النشاط السياحي، قصد الحد من الآثار السلبية لهذه الأنشطة في الميدان الاقتصادي، البيئي والثقافي، ويهدف البحث لتوضيح كيفية إدراج هذه المبادئ لضمان مستويات مقبولة من الاستدامة في النشاط السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة المستدامة، دالة الاستدامة السياحة.

* أستاذ مساعد قسم أ، مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

مقدمة:

لقد عرفت الأنشطة السياحية في العالم في العقود الأخيرة تطورا ملحوظا، سواء من حيث ارتفاع عدد السواح أو من خلال الإيرادات التي تدرها هذه الأنشطة، حتى أصبحت محركا للعديد من الاقتصاديات ومظهرا من مظاهر العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. غير أن هذا التوسع في الأنشطة السياحية رافقته العديد من الآثار السلبية على البيئة الطبيعية، الاقتصادية والثقافية، والتي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لاستمرار هذه الأنشطة خاصة وأنها تعتمد أساسا في قيامها على هذه الموارد، ومن ثم فإن الاستدامة في الأنشطة السياحية تمثل عنصرا محوريا وجب أخذه بعين الاعتبار من طرف الفاعلين وأصحاب المصالح في النشاط السياحي، ومن ثم يهدف هذا البحث للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن إدراج مفاهيم ومبادئ السياحة المستدامة في النشاط السياحي لضمان مستويات مقبولة من الاستدامة؟

وللإجابة على هذا السؤال سنقوم بإبراز أهم السمات الرئيسية التي ميزت تطور النشاط السياحي عبر العالم سواء من حيث حجم السياح الوافدين أو من حيث تطور الإيرادات السياحية، ثم سنعرج على أهم الانعكاسات والآثار السلبية المتولدة من هذا التوسع والتي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لمستقبل النشاط، ومن ثم سنتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة المستدامة كرؤية جديدة للممارسة السياحية، لنخلص في الأخير إلى تبيان كيف يمكن إدراج مبادئ السياحة المستدامة عمليا في النشاط السياحي لضمان والمحافظة على مستويات مقبولة من الاستدامة من خلال دالة للاستدامة السياحية.

1) تطور النشاط السياحي:

حسب الإحصائيات التي تقدمها المنظمة العالمية للسياحة، فإن عدد السواح قد زاد بأكثر من الضعف خلال العقدين السابقين، فقد تم استقبال خلال سنة 2015 ما يعادل1.181 مليون سائح في العالم ، أي بمعدل نمو يقدر بـ 4,4% مقارنة بسنة 2014[1]، وحسب تنبؤات المنظمة فإن عدد السواح الوافدين سيعرف معدل نمو يتراوح بين 3,5% و 4,5% خلال سنة

2016، ليسجل هذا المعدل مستوى يفوق 4% لسبع سنوات متتالية بعد الانتكاسة البسيطة التي شهدتها سنة 2009[2]، وهو في تزايد مستمر وأن هذا الرقم مرشح للارتفاع بمقارنة بالسنوات السابقة ليصل حسب تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة إلى 1,36 مليار سائح في 2020، وإلى ما يفوق 1.809 مليار في حدود 2030 أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 3,8% خلال الفترة 2010-2020[3].

وفي المقابل فقد بلغت الإيرادات المتولدة من إنفاق الزوار الدوليين على الإيواء والإطعام والترفيه والتسوق وغيرها من السلع والخدمات السياحية إلى ما يقدر بـ 1.232 مليار دولار أمريكي (1.110 مليار أورو) في عام 2015، بزيادة قدرها 3,6٪ مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات في أسعار الصرف والتضخم.

وفي سياق آخر فقد أصبحت السياحة العالمية تمثل 7% من إجمالي الصادرات العالمية من السلع والخدمات في سنة 2015 أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وتمثل 30% من صادرات الخدمات، وقد سجلت السياحة العالمية معدلات نمو لأربع سنوات متعاقبة أعلى من تلك المسجلة في التجارة العالمية للسلع، حيث بلغت 2,8% خلال سنة 2015 حسب أرقام المنظمة العالمية للتجارة[4]، والجدول التالي يبين تطور الإيرادات السياحية في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (01): تطور الإيرادات السياحية 1990-2014

الوحدة:(مليار)

السنة	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2013*	2014*
$	262	403	475	679	853	927	1197	1245
€	206	308	515	546	612	699	902	937

* Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme, 2015, p3

المصدر: Organisation Mondiale du Tourisme، Faits saillants OMT du tourisme, 2012, p6.

2) الآثار الجانبية للأنشطة السياحية على المستوى البيئي، الاجتماعي والاقتصادي:

تتميز الأنشطة السياحية باستهلاك واسع للمياه الصالحة للشرب، فمثلا في البلدان المطلة على البحر المتوسط فإن الاستهلاك اليومي للسائح في الفنادق يمثل ثلاث أضعاف ما يستهلكه الساكن المحلي[5]، ناهيك عن ما يتم استخدامه في المنشآت السياحية كحمامات السباحة، رياضة مائية، مسطحات خضراء، أرضيات ملاعب... ومن جانب آخر فإن الأنشطة السياحية ينتج عنها إفرازات من المياه المستعملة ومياه الصرف المرتبطة بأنشطة المطاعم والفنادق، هذا إلى جانب وسائل النقل المائية من قوارب وطائرات تزلج وما تخلفه محركاتها من زيوت وشحوم التي تساهم في التدهور المادي للبيئة، خاصة وأنه يتم إنشاء العديد من المرافق السياحية بجانب الشواطئ والأنهار والبحيرات.

كما تساهم الأنشطة السياحية في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال ثلاث قنوات رئيسية : النقل، الإقامة والفندقة، الأنشطة الترويحية، فلا يمكن فصل التطور الحاصل في الأنشطة السياحية عن تعميم استخدام السيارات، وتطور سوق النقل الجوي وتطور الهياكل المتعلقة بالنقل (شبكة طرقات، مطارات وموانئ)، أما خدمات الفندقة والإقامة فهي تستهلك كميات معتبرة من الطاقة، حيث تأتي أعباء الاستخدامات الطاقوية في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد أعباء الأجور والموظفين، وهذا نظرا لاستخدام المؤسسات السياحية عادة لتجهيزات وتكنولوجيا شديدة الاستهلاك للطاقة حتى يتسنى لها تقديم عرض خدمات عصرية وراقية كالتكييف والتنظيف[6]، في حين أن الأنشطة الترويحية المقدمة للسواح فتساهم في انبعاث 48 مليون طن من CO_2، أي ما يعادل 4% من مجمل ما تفرزه الأنشطة السياحية من هذا العنصر[7].

وبالمقابل فإن الأنشطة السياحية تولد كميات كبيرة من النفايات الصلبة التي يمكن أن تكون لها عواقب بيئية خطيرة، وتسيء إلى الخصائص الجمالية والمنظر العام للمواقع السياحية، وقد يسبب عدم المعالجة الفعلية للنفايات آثار تضر بنوعية المياه والأتربة، هذا إلى جانب الأثر على تغير المناخ بسبب انبعاث روائح كريهة وغازات سامة أثناء عملية تحلل المواد العضوية قد تساهم في عملية الاحتباس الحراري، وما ينجر عن ذلك من إحداث تغيرات في المناخ لتلك المناطق.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن للأنشطة السياحية آثار وانعكاسات بالغة الأهمية على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين في المناطق المستقبلة، وحتى على ثقافاتهم ونظام حياتهم اليومي، إذ أن ذلك الاحتكاك المستمر بين السواح الأجانب والسكان المحليين نتيجة النشاط السياحي عادة ما يحدث تحولات في نمط المعيشة بخلق عادات وتصرفات جديدة، ويعيد تسطير العلاقات الجماعية والشخصية في المجتمع بتأثيره على القيم والعادات السائدة، مما قد يخلق في بعض الأحيان سلوكات عدائية من طرف المجتمعات المحافظة ضد كل ما هو أجنبي، خاصة إذا لم يتم إعدادهم نفسيا وثقافيا[8]، كما تتولد أهم المخاوف لدى المجتمعات المحلية من النشاط السياحي في قيام السياحة بتعطيل وسلعنة *commidification* [9] الثقافات المحلية والرموز والقيم، وتوليد تصورات بوجود تفاوت في السلطات بين السكان المحليين خاصة في حالة عدم إمكانية إشراك هؤلاء في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير النشاط السياحي وفي ظل وجود استفادة غير متكافئة من عوائد الأنشطة السياحية في المنطقة المضيفة، هذا إلى جانب الآثار غير المقبولة على البيئة المحلية التي تمثل القاعدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي (الفلاحة، الصناعة والحرف...) [10].

ومن جانب آخر فإن السياحة قطاع اقتصادي تمثل الاستدامة فيه عاملا إيجابيا وهذا لكون السياحة نشاط إقليمي بطبيعته، وبالتالي فلا مناص من التقاء المصالح الاقتصادية، الثقافية والبيئية، حيث أنه يترتب عنه اجتماع وتركيز لأفراد خلال فترات محددة (المواسم) وفي مساحات ومناطق محدودة تتميز غالبا بتوازن هش (سواحل، مراكز تاريخية، جبال، جزر صغيرة...)، والتي يمكن أن تخلق صراعات مع السكان المحليين عند استخدام الموارد الموجودة في مناطقهم، كما أنه يخلق في طياته تغيرات اجتماعية وتفكيك للمجتمعات المحلية وتوحيد للثقافات وأنماط العيش بفعل طابعه الاتصالي نتيجة احتكاك السياح بالسكان المحليين ، خاصة وأنه يتميز بنمو أعلى من المتوسط، والذي يمكن تفسيره بدمقرطة النقل الجوي، زيادة الإنفاق السياحي لدى العائلات وتوسع وزيادة في أوقات الفراغ، مع توقع استمرار بقاء هذه العوامل على هذا الحال، ومن ثم فإن من الضروري إدارة التنمية والتوسع السياحي لتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة، وبطبيعة الحال لا

يمكن تصور السياحة المستدامة في إطار رابح – رابح، بل سيولد حتما صراعات، خيارات وتنازلات لدى جميع الأطراف حفاظا على حق الأجيال القادمة في السفر والاكتشاف في ظل التنوع الطبيعي والثقافي[11].

3) مفهوم السياحة المستدامة:

إن مصطلح السياحة المستدامة مصطلح حديث نسبيا، ولم يظهر إلا بعد قمة الأرض في ريو للتنمية والبيئة سنة 1992، أين تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة الذي هو عبارة عن التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتها، ثم توسعت بعد ذلك الجهود من طرف المنظرين وأصحاب القرار وبدأ التفكير فعليا في إدراج مبادئ الاستدامة إلى المجال السياحي، وتجلى ذلك في قمة Lanzarote بجزر الكناري في إسبانيا والتي عقدت في 27-28 أبريل 1992، حيث أكدت أن التنمية السياحية يجب أن تعتمد على معايير الاستدامة، أي القابلية في الاستمرار على المستوى البيئي، والقابلية للتطبيق على المستوى الاقتصادي، وعادلة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي بالنسبة للمجتمعات المحلية، وذلك من خلال أخذ الأنشطة السياحية بعين الاعتبار الآثار التي قد تنتجها على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي، خاصة وأن السياحة تعتمد أساسا على هذه الموارد، ونادت كذلك إلى احترام الهوية الثقافية وتراث وتقاليد المجتمعات المحلية في ظل التفاهم المتبادل، كما أكدت على أن الأنشطة السياحية يجب أن تساهم وبشكل محسوس في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المضيفة، ودعت من جهة أخرى جميع الأطراف المعنية بالتنمية السياحية من حكومات وسلطات وصناعيين ومنظمات غير حكومية إلى تشجيع وإنشاء شبكات لنشر المعلومات والمعارف والتكنولوجيات لخلق إطار لتنمية سياحية مستدامة[12].

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على أنها السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار وبشكل كامل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، ملبية في ذلك حاجيات الزوار والمهنيين والمحيط والمجتمعات المضيفة، ومن ثم فإن هذه المنظمة ترى أن السياحة المستدامة يجب أن تهدف إلى ما يلي[13]:

1. الاستخدام الأمثل للموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية، والحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية، والمساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.
2. احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والحفاظ على التراث الثقافي والمادي والمعنوي الحي والقيم التقليدية، والمساهمة في نشر التسامح والتفاهم بين الثقافات.
3. ضمان بقاء العمليات الاقتصادية في المدى الطويل، وذلك من خلال منح أصحاب المصالح عوائد اقتصادية واجتماعية موزعة بعدالة، بما في ذلك خلق فرص للعمل، تحقيق مداخيل ثابتة وتقديم خدمات اجتماعية لصالح المجتمعات المحلية والمساهمة في محاربة والقضاء على الفقر.

إن تعريفات السياحة المستدامة تركز عادة على العناصر البيئية والاجتماعية والاقتصادية للسياحة، وذلك من أجل تحقيق استخدام "متوازن" أو "حكيم" للموارد الطبيعية، ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لما هو "استعمال حكيم" لهذه الموارد يبقى مرتبطا بالقيم والمبادئ المنتشرة لدى أصحاب المصالح في بالنشاط السياحي، ومن ثم يجب النظر إلى السياحة المستدامة على أنها محاولة للتوفيق بين مجموعة متضاربة من القيم فيما يتعلق بالبيئة، ويرى Jakka SAARINEN (2001) أن السياحة المستدامة تمثل وجهة نظر أكثر مما هي تعريف دقيق، وهي عبارة عن تلك السياحة التي تؤدي إلى تحقيق تنمية قادرة على الحفاظ على نوعية المحيط في المناطق المستقبلة، وعلى التجارب السياحية لدى السياح وعلى النظم الاجتماعية والثقافية لدى السكان المحليين[14].

في حين يرى Colin HUNTER أن نموذج السياحة المستدامة مبني على مبدأ المحافظة على الموارد البيئية الأساسية للسياحة، وتشمل هذه الموارد الطبيعية منها والمصطنعة وكذا المركبات الثقافية، والتي يجب أن يُجمع فيها بين احتياجات السكان المحليين بتحسين ظروف ونوعية معيشتهم، وتلبية طلب السياح والمؤسسات السياحية مع استمرار جذب السياح، وتؤكد هذه المبادئ على أولوية تلبية حاجيات السكان المحليين والسياح مع الاستمرار في آن واحد في المحافظة على البيئة[15].

الجدول رقم (02): مستويات السياحة المستدامة لدى Hunter

مستوى مقاربة للسياحة المستدامة	درجة تطور السياحة	الهدف الرئيسي	العلاقة مع البيئة
المستوى الأول **السياحة الحتمية**	إنشاء سياحة فتية وتطويرها	إشباع رغبة السياح والشركات السياحية	تدهور بيئي بدرجة أقل من أنشطة اقتصادية أخرى
المستوى الثاني: **ترقية المنتج السياحي**	إنشاء وتطوير سياحة فتية أو تطوير نشاط سياحي قائم	تلبية رغبات السكان المحليين من خلال الاستفادة من العوائد ومشاريع التهيئة	الاهتمام بالبيئة موجه لترقية النشاط السياحي وتعزيز قدرة الجذب السياحي
المستوى الثالث **ترقية السياحة للمحافظة على البيئة**	إنشاء وتطوير نشاط سياحي قائم من خلال أشكال خاصة من السياحة	خلق تجارب سياحية جديدة وتنمية الوعي البيئي لدى الأفراد	الاهتمام بالبيئة عنصر محوري لضمان ونجاح وتطور السياحة
المستوى الرابع **" استدامة المرحلة اليرقية"**	تثبيط أو تغييب النشاط السياحي	السماح لفئات محدودة بممارسة النشاط السياحة في إطار ضيق	تجنب أقل مخاطر التدهور البيئي لوجود نظم بيئية جد حساسة.

المصدر: Fait par le chercheur à partir de Hunter Colin, « Sustainable tourisme as an adaptive paradigm », Revue Annals of Tourism Research, Vol. 24, No. 4, 1997, pp. 850-867.

حيث أنه في الواقع من المستحيل أن نتخيل قيام وتطور أي نوع من النشاط السياحي دون أن يكون هناك انعكاس سلبي بطريقة أو بأخرى على كمية أو نوعية الموارد الطبيعية في مكان ما، لذلك لا يمكن النظر إلى السياحة المستدامة كمفهوم منحصر في التوازن بين مختلف الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ولكن كنموذج يسمح بإضفاء الشرعية على عدة مسارات تنموية حسب حالة وظروف المنطقة، آخذا بعين الاعتبار عدة متغيرات كالطلب، العرض، حاجيات ورغبات السكان المحليين وكذا الانعكاسات على الموارد البيئية، على أن لا تكون هذه العناصر في حالة تضارب بل متوجهة نحو التوازن، ومن ثم فهو يميز أربع مستويات لمقاربة السياحة المستدامة بناء على مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة كما يبينه الجدول رقم (02).

ويذهب آخرون إلى النظر إلى السياحة المستدامة باقتراب نظامي، أي كنظام معقد يضم مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر وديناميكي لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة مسبقا، بحيث يعتبر هذا النظام مكون من مجموعة مراكز اتخاذ القرار المترابطة فيما بينها والتي تعرف تدفقات للمعلومات والسلع والتي لها القدرة على معرفة مقدار هذه التدفقات وأثرها على في سيرورة هذا النظام، وتتلخص أهم العناصر المكونة لهذا النظام والعلاقات فيما بينها كما يلي[16]:

- المؤسسة السياحية: والتي يجب عليها التحكم في جميع الموارد والكفاءات، وإدراج مفهوم التنمية المستدامة في جميع وظائف المؤسسة سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية؛
- مقدموا الخدمات السياحية: رغم أن هؤلاء يتميزون بطبيعة وحجم مختلف (شركات الطيران، هياكل الإيواء، مراكز التسلية...) إلا أنه يجب أن يكون تنسيق وتعاون كاملين لأن نوعية وطبيعة الخدمة المقدمة من طرف كل عنصر تشكل جزء من العرض الكلي للخدمة السياحية يحدد ويؤثر على عامل جذب المنطقة السياحية؛
- العلاقات مع الزبائن الحاليين والكامنين: بهدف إرضاء الزبون مع الحفاظ على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، ويقاس رضى الزبون هنا كالفرق بين الجودة المدركة *(perçue)* والجودة المنشودة، وهو مرتبط بالخدمات المقدمة بصفة جزئية وكلية، ومن ثم وجب ربط علاقة خاصة مع الزبائن لتدارك هذه الفروقات وخلق نوع من الوفاء مع الزبون وارتباط خاص مع المؤسسة السياحية أو مع الوجهة السياحية؛
- الهيئات العمومية وجمعيات ترقية السياحة: والتي تهتم بالتنسيق بين مختلف الفاعلين في النظام السياحي من أجل ترقية الوجهة السياحية، وذلك بالربط والتنسيق بين مقدمي الخدمات السياحية أنفسهم وبين هؤلاء وهيئات المجتمع المحلي؛
- هيئات المجتمع المحلي: والتي لها معاملة مباشرة مع السكان المحليين الذين ينتخبون ممثليهم في هذه الهيئات، فتقوم بتوفير الخدمات العمومية والبنى التحتية لصالح هؤلاء، وتقوم بتقديم الدعم المالي ومختلف المساعدات لصالح المؤسسات السياحية لدعم التهيئة المحلية؛

- الدولة: التي تمثل السلطة المركزية التي تقوم بإعداد سياسات وبرامج التهيئة والمحافظة على البيئة، وتمثل سندا للهيئات المجتمع المحلي والمشرع القانوني الذي ينظم سير عناصر النظام.

4) فرضيات دالة الاستدامة في الأنشطة السياحية:

إن هذا التفاعل بين المستهلكين والمنتجين للنشاط السياحي يولد مجموعة من التكاليف التي تحدد خارج العملية الإنتاجية، أي أنها غير متعلقة بالمدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، لكنها يظهر مفعولها في هذا التفاعل بين العرض والطلب ونقطة توازن السوق[17].

إن منحنى الطلب المعبر عنه في الشكل (01) بالمستقيم D يعبر عن الكميات التي يستعد السواح المستهلكون لاقتنائها عند مستويات الأسعار المختلفة وفق مبدأ تناقص المنفعة الحدية، في حين نمثل منحنى العرض بالمستقيم O_1 والذي يعبر عن الكميات المعروضة من طرف المنتجين عند مستويات الأسعار المختلفة على أساس تكاليف الإنتاج الداخلية، ويتحقق التوازن بين العرض والطلب في النقطة A الموافقة للكمية Q_0 وعند مستوى الأسعار P_0 الذي يعكس تكاليف الإنتاج التي تتحمله المؤسسات الإنتاجية، غير أن التطور الحاصل في النشاط السياحي وما يرافقه من زيادة في توافد السياح للمنطقة، سوف يؤدي إلى خلق تكاليف أخرى جديدة غير متأتية من المدخلات المباشرة في العملية الإنتاجية، سيتحملها السكان المحليون بشكل غير مباشر والتي ستضاف إلى تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الإنتاجية، مما يدفع منحنى العرض إلى الانتقال إلى المستقيم O_2، وتصير نقطة التوازن النقطة C الموافقة للكمية Q_1 التي هي أقل من الكمية Q_0 عند مستوى الأسعار P_1 الذي هو أعلى من السعر P_0، أي أن مستوى الخدمات السياحية سوف يتجه نحو الانخفاض، حيث أن الكميات والأسعار المحققة في النقطة A والتي توافق مستوى معين من المنفعة الحدية الجماعية المتولدة من النشاط السياحي في المنطقة لا يمكن لها تعويض التكاليف الحدية المتولدة من تكاليف الإنتاج الداخلية والتكاليف الاضافية، ويعبر الارتفاع في الأسعار عن تكاليف المركبة البيئية والاجتماعية والتي يتم إدماجها في السعر المدفوع من طرف السواح[18].

الشكل رقم (01): تولد التأثيرات الجانبية في الأنشطة السياحية

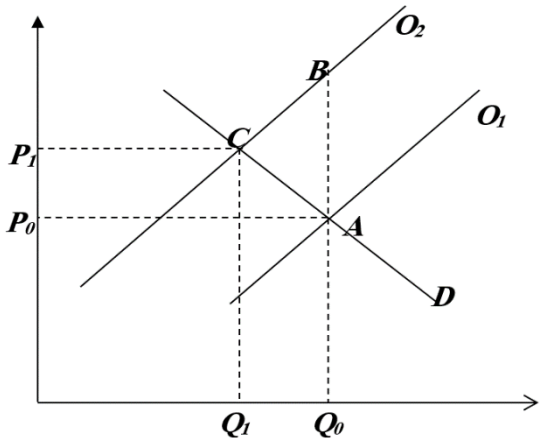

المصدر: Caccomo Jean Lui, Fondements d'économie du tourisme, Edition De Boek Université, Bruxelles, 2007, p 209.

إن هذا التحليل وإن دل على شيء فإنه يدل على أن أي توسع في النشاط السياحي من طرف المؤسسات السياحية، سيولد بالمقابل تكاليف ذات طابع بيئي (استنزاف للموارد، إفرازات غير مرغوبة على البيئة...) وأخرى ذات طابع اجتماعي (تشويش على الحياة اليومية للسكان، مساس بالثقافة المحلية...) يتم إدراجها في سعر المنتجات السياحية الذي يتجه نحو الارتفاع، وبالتالي فإن تحقيق الاستدامة في الأنشطة السياحية يمر عبر تغطية كاملة للتكاليف المتولدة من هذه الأنشطة اعتمادا على الإيرادات المحققة.

5) صياغة دالة الاستدامة في الأنشطة السياحية:

انطلاقا من اعتماد النشاط الإنتاجي السياحي على موارد داخلية لدى المؤسسة وأخرى متعلقة بالبيئة الخارجية الطبيعية والاجتماعية والثقافية والمتوفرة في الوجهة السياحية، فإن أي توسع وتطور في حجم النشاط وما يرافقه من توافد متزايد لحجم السياح سوف يولد مجموعتين من التكاليف التي لها سلوك متباين مع مستوى النشاط السياحي:

5-1) تكاليف المدخلات في المؤسسة: من بين أهم البنود المولدة لهذه التكاليف نجد[19]:

- تكاليف رأس المال الثابت والنقدي، وتضم تكاليف الأراضي التي تحتضن المؤسسة السياحية، وكذا تكاليف إعداد المبني والمرافق سواء تعلق الأمر بالمباني المخصصة لاستخدامات النشاط الأساسي (هياكل استقبال السواح وخدمتهم) أو المباني المهيأة لخدمة هذا النشاط (مستودعات، غرفة توليد كهرباء)؛
- التجهيزات والمعدات التي تضم كافة التجهيزات الفنية والتقنية مثل وسائل النقل والانتقال والمضخات والمصاعد والسلالم الكهربائية وأجهزة التدفئة والتكييف وأنظمة الأمان، وكذا تجهيزات المطابخ والمصبغات وتجهيزات تصفية المياه، كما تضم التجهيزات الوظيفية كأثاث الغرف والمكاتب وأدوات الاستثمار الصغيرة (الصحون، الملاعق والشوكات، الأغطية...)؛
- تكاليف الاستهلاكات الوسيطية من السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تكوين المنتج النهائي أو تساعد في تنظيم وإدارة العملية الإنتاجية أو تصريف المنتج النهائي، وهنا نجد تكاليف المواد الأولية وخدمات الاتصال ومحتاجات خدمات الغرف من مصبغة وخدمات أخرى؛
- المصاريف الجارية وهي تلك المرتبطة بنشاط المؤسسة السياحية، وتضم الرواتب والأجور، وكذا الضرائب والرسوم المرتبطة بالعملية الإنتاجية في النشاط السياحي، هذا إلى جانب عوائد الملكية المدفوعة سواء تعلق الأمر بالإيجارات المستحقة أو الفوائد المدفوعة والناتجة عن القروض من البنوك المحلية والأجنبية؛
- نفقات عامة أخرى وهي تلك غير القابلة للتجزئة مثل نفقات الإنارة والمياه والطاقة المستعملة سواء لصالح الزبائن أو لصالح الطاقم الإداري، كما نجد في هذا الباب نفقات خدمات التأمين وخدمات التسويق وخدمات الصيانة، هذا إلى جانب نفقات الاهتلاك الخاصة بالأصول الثابتة.

إن هذه التكاليف C_{int} تتحدد داخليا في المؤسسة الإنتاجية وفق درجة تحكمها في دالة الإنتاج، ولها علاقة عكسية مع حجم النشاط السياحي q، حيث تكون مرتفعة عندما يكون حجم النشاط السياحي منخفضا نظرا لتأثير التكاليف الثابتة، ثم تتناقص تدريجيا تبعا لطرق التنظيم والتسيير ومدى الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ويمكن كتابتها بالشكل الرياضي التالي:

$$C_{\text{int}} = \frac{A}{q} \quad \text{حيث أن } A \text{ ثابت}$$

2-5) تكاليف التأثيرات الخارجية: وهي التكاليف التي تتولد من التأثيرات الجانبية للنشاط السياحي على البيئة والمحيط أو على رأس المال الاجتماعي والثقافي للوجهة السياحية وما ينجر عنها من إجراءات تنظيمية وعملية، ويمكن ذكر أهم البنود المولدة لهذه التكاليف فيما يلي:

- استنزاف للموارد البيئية والطبيعية بسبب القيام بأشغال كبرى من شأنها تغيير في النسق الطبيعي العام في المنطقة (تعرية مساحات خضراء، تحويل مسارات مائية، تعرية التربة...)؛
- التكاليف المرتبطة باستخدام تجهيزات تصفية المياه المستخدمة وإعادة استخدامها في نشاطات أخرى (الري، استخدام صناعي...)، وكذا استخدام تكنولوجيات وتجهيزات مقتصدة وغير مبذرة للمياه (حمامات وفوارات مراحيض اقتصادية...)، واستخدام تجهيزات مقتصدة للطاقة في الإنارة والتدفئة (غلق آلي للأجهزة، ترموستات...)، وتجهيزات لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة (طاقة شمسية، طاقة هوائية...)؛
- الازدحام والضجيج مما يدفع السلطات العمومية إلى القيام بمشاريع كبرى للبنى التحتية (تعبيد للطرقات، إنشاء جسور...) وإقامة للمرافق والخدمات العمومية (التوصيل بشبكات الكهرباء والماء، خدمات الاتصال، الأمن العمومي، الاستشفاء العمومي....)؛
- ظهور آفات اجتماعية مما يتولد عنه فرض قوانين داخلية من طرف المؤسسات السياحية على السياح بما يتوافق سلوكهم مع عادات وأعراف المجتمع المحلي مع فرض عقوبات (إتاوات، غرامات مالية...)، وكذا اعتماد إجراءات أمنية من طرف السلطات العمومية لمراقبة ومنع انتشار الآفات الاجتماعية المتعلقة بالنشاط السياحي (تجارة المخدرات، دعارة، اعتداءات...)؛
- المساس بالتراث التاريخي والثقافي مما يدفع بالقيام بعمليات تهيئة الممرات والطرقات في الأحياء العتيقة والترميم وإعادة التأهيل للمواقع التاريخية والمباني والمعالم الأثرية الموجودة كالبنايات القديمة: أبراج، منارات، مساجد، كنائس، قصور... أو تحويل بنايات قديمة ومعالم عتيقة إلى منشآت سياحية ذات صفة وتوجه سياحي جديد، كتحويل بعض المنازل والديار القديمة إلى مقاهي أو مطاعم شعبية، مع الحفاظ على الطابع التقليدي والتاريخي الأصيل لهذه المعالم؛

- تكاليف متعلقة بمشاركة المستثمرين السياحيين في صناديق خاصة لتمويل مشاريع ذات فائدة عامة (مدارس، مراكز صحية، حفر آبار...) لصالح المجتمعات والسكان المحليين، وأخرى لاعتماد برامج تكوينية وتعليمية لصالح السكان المحليين حتى يتسنى لهم الحصول على وظائف في المؤسسات السياحية.
- الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات العمومية على قطاعات وأنشطة أخرى، أو أن هذه الرسوم والضرائب موجهة فقط للأنشطة السياحية، كتلك التي تفرض على استهلاك الموارد أو على استخدامات مختلف التجهيزات والفضاءات المخصصة للنشاط السياحي، حيث يظهر أثر هذه الضرائب والرسوم على التكاليف والأسعار والمداخيل التي تولدها الأنشطة.

إن هذه التكاليف لها علاقة طردية مع حجم النشاط ويمكن كتابة شكل دالتها الرياضية كما يلي:

$C_{ext} = Bq$ حيث أن B ثابت

5-3) دالة الإيرادات السياحية:

إن دالة الإيرادات السياحية هي دالة تابعة لحجم النشاط السياحي أي لحجم ورود السياح للوجهة السياحية، وهذا بدوره مرتبط بمدى اندماج الوجهة السياحية في الحركة المحلية والدولية للسياحة، وهنا نعتمد على نموذج ***Butler*** لدورة المنتج السياحي والمستنبط من دورة حياة المنتج لـ ***Vernon***، حيث يرى ***Butler*** أن الوجهة السياحية تمثل منتجا سياحيا من خلال مختلف الخدمات والتسهيلات السياحية التي تقدمها للزوار، ومن ثم فهي تمر بخمس مراحل متعاقبة تليها مرحلة سادسة حسب طبيعة المنتج السياحي وكذا الدور الذي يلعبه الفاعلون في تطوير هذا المنتج، ومن ثم فإن دالة الإيرادات السياحية تتبع مسار المنتج السياحي في دورة حياته، حيث يتم في مرحلة أولى استكشاف المنطقة واستقبال عدد قليل من السواح الذين يزورون المنطقة بشكل متقطع بحثا عن المغامرة والاستكشاف، وهنا تكون السياحة في المنطقة غير متطورة أو بدائية تفتقر أو تنعدم فيها الهياكل السياحية، مما يشجع على الاحتكاك الشديد بالسكان المحليين لاستغلال الهياكل المحلية، ويكون تأثير النشاط السياحي على البيئة الاقتصادية والبيئية والثقافية منعدم بقلة

عدد السياح الوافدين، غير أنه مع تزايد تدفق السياح إلى المنطقة يبدأ اهتمام السكان المحليين بتطوير النشاط السياحي للاستفادة من المداخيل المتولدة من خلال عرض هياكل ومنشآت سياحية بسيطة ولو بشكل غير قانوني (السوق الموازية) أو بتقديم الخدمات السياحية التكميلية (إطعام، صناعة تقليدية محلية، دليل سياحي...)، وبالموازاة مع ذلك تبدأ السلطات العمومية في اتخاذ إجراءات لتطوير السوق السياحية الكامنة لتظهر فيما بعد بعض المنشآت والهياكل السياحية التي تقوم بتثبيت نشاط سياحي بشكل رسمي[20].

ومع تحديد معالم السوق السياحية التي تجعل من الوجهة السياحية أكثر جاذبية وفي متناول الجميع وقادرة على استقبال عدد كبير من السياح، وذلك بعد استجابة كل من السلطات العمومية (المحلية، الإقليمية والوطنية) وكذا المستثمرون بشكل إيجابي لتحسين البيئة المحلية وتوجيه الاستثمارات لتمس مختلف عناصر الجذب السياحي لخدمة السوق السياحية الكتلية من خلال هياكل استقبال ضخمة على حساب الهياكل البسيطة المقدمة من طرف السكان المحليين ليصبح عدد السواح في ساعة الذروة أكبر من عدد السكان المحليين، مما قد يسبب استياء لدى هؤلاء، ويبقى عدد السواح في الازدياد ولكن بمعدلات أقل وتصبح الوجهة السياحية مندمجة تماما ضمن حركة تدفق السياح الوطنية والدولية، وذلك من خلال الحملات التسويقية من أجل التوسع في عناصر الجذب لتمس أكبر شريحة من المستهلكين وتمديد الموسم السياحي لاستقبال أكبر عدد من السواح، ويصبح النشاط الاقتصادي مرتبطا أساسا بالنشاط السياحي في ظل سوق يتميز بحالة المنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير التامة لأن أهم المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات السياحية من إيواء وإطعام وترفيه عددها قليل، ويزداد انزعاج وتذمر السكان المحليين نظرا لتقلص دورهم في النشاط السياحي مما ينعكس على تراجع العوائد والمنافع التي كانوا يستفيدون منها، خاصة مع تدهور الموارد البيئية والثقافية والمتواجدة في منطقتهم وظهور العديد من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي، البيئي والاقتصادي، إلى أن تصل حالة النشاط الاقتصادي في مرحلة أخيرة إلى الركود بحيث أنه لا يمكن استقبال عدد إضافي من السياح بسبب القيود المكانية والزمانية للنشاط السياحي، بحيث لا يرد إلى المنطقة السياحية إلى السواح المحافظون في ظل ظهور وجهات

سياحية منافسة جديدة، وخاصة إذا كان النشاط السياحي مرتبط أساسا بشكل معين من السياحة (السياحة الشاطئية مثلا) أو أنه مرتبط بشريحة خاصة من المستهلكين، غير أنه يمكن أن يتم المحافظة على مستوى معين من النشاط السياحي بخلق صورة سياحية جديدة لبعث الوجهة السياحية من جديد واعتماد استراتيجية تسويقية تتلاءم مع الوضعية الجديدة لتلك الوجهة[21].

وهنا يلعب الابتكار دورا محوريا في الأنشطة السياحية من خلال عرض منتج جديد بالاعتماد على موارد غير مستغلة سابقا أو غير مستغلة بالشكل الكافي، أو تجهيز جديد على مستوى المرفق السياحي (الإقامات البيئية)، كعرض خدمة جديدة غير موجودة سابقا (نادي أطفال، وسيلة لنقل الأمتعة) أو ابتكار نشاط جديد، كتنظيم حملات تطوعية وجولات تحسيسية يتم فيها إشراك السواح الصيانة والمحافظة على المحيط الطبيعي في المنطقة المستقبلة، أو أنشطة رياضية وثقافية (دورة رياضية، مهرجان ثقافي، مسابقات ترفيهية)[22].

كما يمكن أن يقوم المقاولون السياحيون بإحداث تغييرات في خصائص وطبيعة المرافق السياحية بحيث يجعل منها أكثر رفاهية وراحة للمستخدمين، أو تقديم خدمات متميزة، وذلك بترقية وتطوير خصائص التجهيزات والمعدات، من خلال الزيادة في حجم قدرة الاستيعاب في المرفق السياحي، أو تجهيز الفنادق بتجهيزات تسمح للمقيمين بالحصول على المعلومات التي يحتاجونها أثناء إقامتهم (لوحات إرشاد الكترونية، أجهزة إعلام تفاعلية وغيرها)، أو مثلا تجهيز الأجنحة الصغيرة (*bungalows*) بمعدات وآلات تسمح للسياح بقضاء عطلهم في رفاهية أكبر (تجهيزها بالمكيفات الهوائية، ربطها بشبكة الأنترنيت، تزويدها بتلفزيون رقمي،..)، كما يمكن استخدام مرافق سياحية ذات تصميمات خاصة ومصنوعة من خامات خاصة (قد تكون طبيعية وذات تأثير جد محدود على البيئة)، أو اعتماد مصادر متجددة للطاقة واستخدام بدائل للحصول على المياه، أو الاهتمام بطرق الصرف الصحي.

ويمكن كتابة دالة الإيرادات السياحية على شكل دالة لوغاريتمية للحجم النشاط السياحي، حيث أن حجم الإيرادات يزداد بمعدلات عالية في بداية الأمر إلى أن يصل إلى درجة

معينة أين الزيادة تكون بشكل طفيف نظرا لتأثير القيود المكانية والزمانية وزيادة المنافسة بين الأقاليم والوجهات.

$$CA = ln(\alpha.q)$$

إن تحقيق الاستدامة السياحية أي ضمان استمرار النشاط السياحي يستلزم الأخذ بعين الاعتبار وبشكل كامل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، ملبية في ذلك حاجيات الزوار والمهنيين والمحيط والمجتمعات المضيفة، أي جعل الإيرادات والعوائد المتولدة من النشاط السياحي تغطي جميع التكاليف المترتبة عن هذا النشاط، وبعبارة أخرى:

$$CA(q) > (C_{ext} + X_{int}) \Rightarrow ln(\alpha.q) > (B.q + \frac{A}{q})$$

$$\Rightarrow ln(\alpha.q) - (B.q + \frac{A}{q}) > 0$$

يعبر الطرف الأيسر من المتراجحة الأخيرة عن دالة الاستدامة السياحية، والتي تشير أن تحقق استدامة سياحية في وجهة معينة أو على مستوى موقع سياحي مرهون بكون الإيرادات التي يولدها النشاط السياحي تغطي جميع التكاليف سواء كانت تكاليف متعلقة بالمدخلات التي تستعملها المؤسسات السياحية أو عن التكاليف المتعلقة بالآثار الجانبية للنشاط السياحي على المستويين البيئي والاجتماعي.

6 – قراءة وتفسيرات:

اطلاقا من المنحنيات البيانية للدوال الخاصة بالتكاليف ودوال العوائد يمكن استنتاج شكل دالة الاستدامة السياحية كما هو مبين في الشكل (02)، حيث أن الشكل العام لدالة الاستدامة السياحية مرتبط بقيمة الثوابت A، B وZ التي تمثل كل منها حجما معينا من النشاط السياحي والتي توافق مستويات متباينة من الاستدامة السياحية حيث نجد:

الشكل رقم (02): أشكال دوال التكاليف، الإيرادات ودالة الاستدامة السياحية

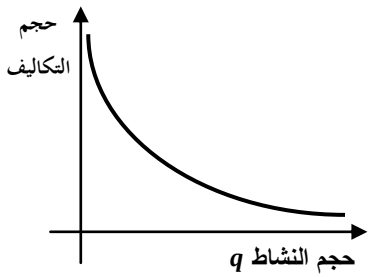

تكاليف المدخلات C_{int}

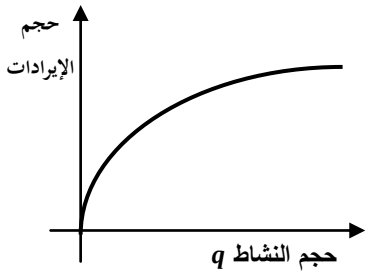

دالة الإيرادات السياحية CA

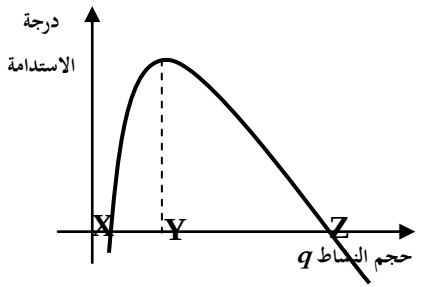

دالة تكاليف الاستدامة في الأنشطة السياحية

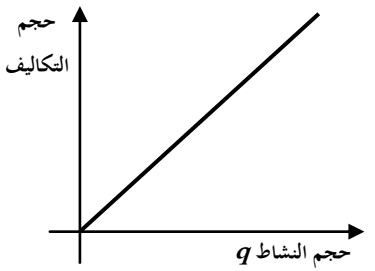

دالة تكاليف التأثيرات الخارجية C_{ext}

المصدر: من إعداد الباحث.

- قبل مستوى X من النشاط السياحي تكون الاستدامة السياحي غير محققة، لكون العوائد السياحية أقل من حجم التكاليف، وهنا فإن هذه الأخير مكونة أساسا من التكاليف الثابتة لمدخلات العملية الإنتاجية التي تكون عادة مرتفعة نظرا لكون النشاط السياحي يحتاج إلى استثمارات ضخمة ينعكس حجمها على تكاليف تسيير الهياكل، وهنا يجب المضي نحو تطوير النشاط السياحي من خلال البحث عن استقبال عدد أكبر من السياح للحصول على إيرادات إضافية؛

- النقطة Y تمثل النقطة المثالية لحالة الاستدامة السياحية، حيث أن الوجهة السياحية أو الموقع السياحي يحظى بحجم نشاط سياحي لا يتم استشعار الآثار السلبية من طرف المحيط والمجتمع؛
- بعد النقطة Z لمستوى معين من حجم النشاط السياحي، لا يمكن للوجهة السياحية التوسع في النشاط السياحي واستقبال عدد إضافي من السواح، لكون التكاليف المتولدة من التأثيرات الجانبية والانعكاسات السلبية على المستوى البيئي والاجتماعي أكبر من قيمة العوائد والمنافع المتحصل عليها من النشاط السياحي، وهنا يجب اعتماد سياسات وإجراءات فورية من طرف أصحاب المصالح لاستدراك الأمر.

إن المجال $[X, Z]$ الذي يعبر عن مستوى مقبول من النشاط السياحي مرتبط بقيمة الثوابت A، B وZ والتي يمكن ترجمتها بعدة عناصر منها:

- مدى حساسية البيئة الطبيعية والاجتماعية للتغيرات الخارجية، فالمناطق المحمية والتي تتميز بنظام بيئي هش لا يمكن السماح فيها بالتوسع في الأنشطة السياحية إلا لمستوى جد محدود؛
- مكانة ودور النشاط السياحي في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للوجهة السياحية، حيث أن تراجع حجم النشاط السياحي سيؤدي إلى المنافع لدى السكان المحليين أساسا والمتولد من مداخيل النشاط النقدية بصفة مباشرة وغير مباشرة، أو من العوائد العينية كالهياكل والمرافق العمومية؛
- سلوكات أصحاب المصالح والمتعاملين في النشاط السياحي سواء تعلق الأمر بالسواح، المؤسسات السياحية، الإدارات المحلية والسكان المحليين، التي تحدد اتجاه المحافظة وتثمين الموارد الطبيعية والاجتماعية والثقافية، أو تدهورها واضمحلالها؛
- طول الموسم السياحي ;طبيعة المنتج السياحي المعروض من حيث المدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية، التي تحدد معدلات الاستخدام وقدرة إعادة توليد ***régénération*** الموارد.

خاتمة:

إن التوسع الذي عرفته الأنشطة السياحية في العقود الأخيرة في العالم على مستوى حجم السواح الوافدين أو على مستوى حجم الإيرادات السياحية المتولدة كان مرفوقا بمجموعة من الانعكاسات

والآثار السلبية على البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للوجهات السياحية، والتي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للموارد السياحية مما ينعكس سلبا على استمرار واستدامة الأنشطة السياحية.

إن السياحة المستدامة عبارة رؤية جديدة للممارسة السياحية عبر نظام معقد يضم مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية بشكل يؤدي إلى تنمية قادرة على الحفاظ على نوعية المحيط والتجارب السياحية لدى السياح وعلى النظم الاجتماعية والثقافية لدى السكان المحليين، وذلك وفق توازن يتحدد بالمبادئ والقيم المنتشرة لدى أصحاب المصالح وبالظروف المتعلقة بالزمان والمكان.

إن هذه الاستدامة مرهونة بقدرة الإيرادات والعوائد السياحية على تغطية التكاليف المتولدة من النشاط السياحي، سواء كانت هذه التكاليف متعلقة بالمدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية من طرف المؤسسات السياحية أو التكاليف المتعلقة بالانعكاسات السلبية للنشاط السياحي على المحيط والبيئة والتي يتحدد كل منه بمجموعة من المركبات والعوامل، لتصبح دالة الاستدامة السياحية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع التكاليف والمرتبطة بحجم التوسع في النشاط السياحي.

الهوامش والمراجع:

[1] World Tourism Organization, Anual repport 2015, p15.

[2] UNWTO, World Tourism Barometer, Volume 14, July 2016, p 1.

[3] Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillants OMT du tourisme, 2012, p15.

[4]World Tourism Organization, « Hausse de 4 % des exportations du tourisme international en 2015 », date du sujet : 30/05/2016, http://media.unwto.org/fr/press-release/2016-05-03/hausse-de-4-des-exportations-du-tourisme-international-en-2015.

[5] ABOURMANE MOUTIA, « La gestion de l'eau et le tourisme durable, cas de la ville de Marrakech », Mémoire présenté pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées, (Ecole Doctorale Internationale de Tourisme), Faculté des Lettres et des Sciences Faculté des Sport, Tourisme, Humaines Marrakech Hôtellerie Internationale, Université Cadi Ayyad Université de Perpignan ,2005.

[6]SATTA Alessio et PERELLI Carlo (Adapté par), Gestion environnementale dans le secteur touristique, Projet DESTINATIONS, Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2008, p7.

[7] République Française, Direction générale de l'énergie et du climat, Service du climat et de l'efficacité énergétique, Synthèse Les stratégies nationales du tourisme et du climat, p 8.

[8] Lequin Marie, « Développement touristique et éco-compatibilité : le cas du Parc marin du Saguenay-Saint-Laurent au Québec », Revue Market Management (France), Numéro 2003/2, Vol. 3, 2003, pp. 51-67.

[9] السلعنة هي عملية تحويل بضائع أو خدمات وأفكار، أو أي نوع آخر لا يعتبر من أنواع البضائع، الى سلعة تباع وتشترى .

[10] McCool Stephen F & Bosak Keith, «Reframing Sustainable Tourism», Springer, New York, 2016, p20.

[11] Behnassi Mohamed, « Tourisme Durable : Fondements, Indicateurs et Apport au Développement des Pays du Sud », Revue de Droit et de Sciences Sociales (Maroc), Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales d'Agadir, Université Ibn Zohr, n° 1, Agadir, 2008.

[12] Marsac Antoine *et al*, « Tourisme durable et expériences touristiques : un dilemme. Proposition d'un dispositif d'analyse appliqué à l'itinérance en milieu rural », Revue Management & Avenir, Numéro 2012/6 (n° 56), 2012, pp. 134-153.

[13] Organisation Mondiale du Tourisme, Un Tourisme Durable pour le Développement Guide, Madrid, 2011, p 19.

[14] Anneli Jalkanen & Pekka Nygren, Sustainable use of renewable natural resources - from principles to practices, University of Helsinki Department of Forest Ecology Publications, Helsinki, 2005, P 2.

[15] Lorraine Nicholas & Brijesh Thapa, « Visitor perspectives on sustainable tourism development in the Pitons Management Area World Heritage Site, St. Lucia », Revue Environment, Development and Sustainability, Volume 12, Issue 5, October 2010, pp. 839-857.

[16] Camus Sandra *et al*, « Tourisme durable : une approche systémique », Revue Management & Avenir (France), 2010/4 Numéro 34, 2010, pp. 253-269.

[17] Caccomo Jean Lui, Fondements d'économie du tourisme, Edition De Boek Université, Bruxelles, 2007, p 209.

[18] المرجع السابق لـ Caccomo Jean Lui، ص 210.

[19]أنظر نادر منهل حاج عمر ومحمد عبد الكريم الجوهري، الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحي، بدون دار النشر، بدون سنة النشر، ص 71-100.

[20] HAINE Pauline, Tourism Area Life Cycle : défi et enjeux au 21ème siècle, Mémoire de fin d'études réalisé en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences et gestion du tourisme, Faculté des Sciences, Institut de Gestion de l'Environnement et d'Aménagement du Territoire, Université libre de Bruxelles, 2010, pp 14-20.

[21] Butler Richard W, The Tourism Area Life Cycle, Vol. 1, Channel View Publication, Clevedon, 2006, pp. 7 -8.

[22] République Française, Direction du tourisme, Bureau de la stratégie et de la prospective et de l'évaluation des statistiques, Viceriat Patrick (Sous La direction de), Innovation technologiques dans les produits et services touristiques, 2003, p 5.